

رابطة الجامعات الإسلامية  
مشروع لتوحيد التعليم العالي  
بين الجامعات الإسلامية

إعداد:  
د. جعفر عبد السلام

صفحة أبيض

## بسم الله الرحمن الرحيم

### تهديد:

في الدراسات التي أجرتها رابطة العالم الإسلامية في آخر سنوات القرن الماضي عن التحديات التي تواجه الأمة في القرن المقبل، انتهت إلى أنه على رأس هذه التحديات، تحدى الفرقة والتشردم الذي أصبح يسود العلاقات بين الدول الإسلامية في الوقت الحاضر.

وكان من الطبيعي أن يكون إعادة تحقيق الوحدة والتكامل بين الدول المكونة للعالم الإسلامي هو الرد على تحدي التفكك، لكن الصعوبة التي تواجه أمتنا اليوم تكمن في الطريقة التي تحقق بها هدف الوحدة، وكان إعلان عمان الذي صدر عن الرابطة في جامعة آل البيت في المملكة الأردنية عام ١٩٩٩م هو الوثيقة التي حاولت فيها رابطة الجامعات الإسلامية مواجهة كافة التحديات التي تواجه الأمة، وعلى رأسها تحدي الوحدة، وإنها لمناسبة طيبة أن تجعل رابطة العالم الإسلامي - المنظمة الشعبية الكبرى - مؤتمرها هذا العام عن التحديات، فلا شك أن ما قامت به رابطة الجامعات في هذا الشأن يمثل زادا فكرياً في المؤتمر الشعبي الكبير، لذلك فإن ورقتي هذه ستركز على الحلول العملية التي خلص خبراء رابطة الجامعات إلى ضرورة إتباعها لمواجهة مشكلة التشتت وبالذات في إطار التعليم الجامعي الذي نجدها معنية بها أكثر من غيرها.

لذا سأتناول في هذه الورقة العلاقة القائمة بين المؤسسات التعليمية العالي - الجامعات - في الوقت الحاضر في القسم الأول، ثم مقترحات رابطة الجامعات الإسلامية للربط بين هذه المؤسسات التي تمثل مشكاة تنير الطريق أمام مجتمعاتنا للتوحد ونبذ الفرقة والتشتت في قسم ثان.

أبيض

## القسم الأول

### العلاقات القائمة بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في الدول العربية والإسلامية

#### وثيقة الحقوق الجامعية:

إن هدف الوحدة السياسية الكاملة أي إقامة الدول بأي شكل كان،  
موحدة أم اتحادية " فيدرالية" أم تعاهدية، المهم أن تجمع شعوبنا في إطار  
واحد ينمي المصالح المشتركة بيننا، ويقيم بنا قوة لا يستهان بها، هدف رئيس  
لا ينبغي أن يغيب عن بالنا يوماً واحداً، ولكن تجارب الوحدة السياسية بين  
بلادنا في الماضي القريب لم تكن ناجحة، ويجب أن نتعلم منها.

وأول الدروس التي نتعلمها هو ضرورة التمهيد للوحدة السياسية بإقامة  
صروح للتعاون في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وكذا التعليمية،  
وهذا ما سيتم التركيز عليه في هذه الورقة بإذن الله.

في جامعة بولونيا - وهي تعتبر أقدم جامعة أوروبية في العالم، حضرت  
احتفالاً منذ عامين بذكرى الماجناكارتا، وقد ظننت في البداية أنني سأحضر  
ذكرى إعلان وثيقة الحقوق البريطانية المشهورة عقب ثورة الأرسطراطية  
البريطانية على الملكية في بريطانيا، تلك الوثيقة التي أعطت للشعب حق  
المناقشة والموافقة والاعتراض على ميزانية الدولة، وأعلنت طائفة واسعة من  
حقوق الإنسان وحرياته كما هو معروف.

ولكنني وجدت احتفالاً بمناسبة أخرى، هي مناسبة إعلان وثيقة إقرار  
ميثاق العمل للجامعات في مختلف أنحاء العالم وفق تقاليد القانون الروماني  
في اتباع الشكليات التي كانت واضحة، وكانت المناسبة تمثل شيئاً عظيماً  
بالنسبة للعلماء الإيطاليين حيث حضر ممثلون لكافة الجامعات الإيطالية  
ولبسوا زي الجامعة وساروا في طابور طويل ثم أعقب ذلك حضور احتفالية

كبيرة تحدث فيها أحد رجل القانون الإيطاليين عن هذه الوثيقة المهمة، والواقع أن الكثير من معالم هذه الوثيقة معروف لدينا، ومتبع في كثير من جامعاتنا، لكن من الملاحظ أن مضمونه يتأخر في التطبيق في بلادنا، لأن ما يحدث اليوم في نظام العولمة يتناقض معها، بل ويهدد الكثير من أحكامها.

### **مبادئ وثيقة الحقوق الجامعية**

#### **المبدأ الأول: مبدأ حرية البحث العلمي؛**

إن المجتمعات الأوروبية بشكل عام تعتبر مبدأ الحرية هو أهم مبدأ يجب أن تسير عليه حياتها، مهما كان الثمن الذي يدفعونه، هم يعرفون أن هذا المبدأ هو الذي يتسبب في إطلاق العنان للذات والشهوات لكي تسيطر عليهم، كما أنه المسؤول إلى حد ما عن عدد من الظواهر السلبية التي باتت تهدد مستقبلهم، إنه مسؤول عن التفسخ الاجتماعي، وضياع الأسرة، وانعدام الخصوبة وشيخوخة المجتمع، وتفشي الانحلال في العلاقات الاجتماعية، وضياع القيم الحاكمة للروابط إلى غير ذلك من العوامل السلبية، لكن من ناحية أخرى هو الذي دفع الأفراد إلى الانفتاح والعمل والإتقان والإجادة.

إنه المبدأ الذي يميز المجد عن غيره، كما أنه المبدأ الذي يجعل الإنسان إنساناً، لذلك لا يقبل الأوروبيون المساس به بحال. والواقع أن الدين الإسلامي يحتوي على العديد من المبادئ والقيم والأصول التي يقوم عليها مبدأ الحرية، بل هناك من الأمثلة ما يدل على أنه لا يقبل المساس بالقيم بحال، وأنه في نفس الوقت يطلق باب الحوافز والمبادرات الفردية إلى حد كبير، وإن كانت القيود تتصل بعدم ممارسة ما يمكن أن يعد عدواناً على حريات الآخرين أو مصالح أخرى للمجتمع الإسلامي واضحة وجلية وتفوق في أهميتها الحرية الفردية.

ويبدو أن التمسك بالحرية واعتبارها الأساس الأول الذي تقوم عليه الحضارة الغربية قد جاء نتيجة للقيود الشديدة التي عاش فيها الإنسان

الأوروبي محاصراً بين قيود السلطة وقيود الكنيسة والتي كبلت الحياة والعلماء ونكلت بهم تنكياً شديداً (كما حدث لجاليليو وجوروانوبرونو)، ولقد نجح المجتمع الأوروبي بعد إطلاق الحريات ودفع ثمن كبير من الأشخاص والأموال حتى وصل إليها، وبالتالي لا سبيل للتفريط فيها بحال.

ومجال البحث العلمي لا يختلف عن العمل في مجال التجارة أو الصناعة أو ممارسة مختلف الأنشطة فهو محكوم أيضاً «مبدأ دعه يعمل، دعه يمر» لذا تقوم القيادات الجامعية بوضع خطط البحث العلمي بحرية ودون تدخل من الحكومات، ويتولى فريق البحث العلمي بحرية ودون تدخل من الحكومات، ويتولى فريق البحث جمع الحقائق وتحليلها والوصول إلى النتائج فيها، دون خوف من الترقب أو المطاردة، ولا تدخل، لا من الدولة ولا من الإدارة الجامعية في تقييم البحوث أو تتبع من قام بها ولو كانت النتائج ضد التوجيهات أو السياسات العامة، لذلك يطلق العنان لعقل الباحث وفكره في أن يقرر ما يشاء ويصل إلى ما يريد دون خوف أو وجل.

### **المبدأ الثاني: البحث العلمي في خدمة المجتمع:**

وهو مبدأ مهم بدوره، ووصلت المجتمعات إلى تقريره بعد فترة من الزمن ساد فيها مبدأ العلم للعلم أي لا يهم في البحث العلمي أن يستفيد المجتمع منه، وإنما يكفى أنه يخدم أحد فروع العلم الذي يتخصص فيه الباحث وهي بلا شك قضية شائكة، ولكن الجامعات الأوروبية استقرت في النهاية على أهمية أن يكون البحث العلمي في خدمة المجتمعات التي توجد فيها الجامعات ويحتاج ذلك إلى وضع خطط سنوية للبحث العلمي في كل جامعة، وربما وضعت خطة للبحوث، والجامعات الأوروبية لتشجيع البحث العلمي من كل الجامعات في مجالات بعينها يهتم الإتحاد الأوروبي أن تكون البحوث فيها. ونأتي هنا إلى أهمية التعاون بين الجامعات في الغرب والشركات الكبرى والتي تنتج التكنولوجيا الحديثة، ويستطيع من يشاهد الواقع كما

شاهدت شخصاً أن يرى أقسام الكليات العلمية في الجامعات الكبرى من الولايات المتحدة الأمريكية مثل جامعات هافارد، ويل، شمال كاليفورنيا، كلها مرتبطة بشركات أمثال IBM. بوينج، كومباك .. الخ، وإن كل اختراع جديد في مجالات عمل هذه الشركات وكذلك تحسين أو أي عمل يستهدف تطوير القائم إنما يأتي نتيجة جهد يتم بين الجامعات الشركات، لقد استطاعت هذه الشركات أن تستفيد من البحوث العلمية والقوى المتخصصة في مختلف مجالات العلوم الحيوية كلها، استطاع العلماء أن يطلعوا على المجالات المختلفة للعمل وعرفوا كيف يمكن أن ترى أفكارهم ونظرياتهم طريق النور وأن تدخل دائرة التنفيذ.

وهذه المسألة في غاية التعقيد في دولنا الإسلامية فقليل من الجامعات قد هيأت نفسها لكي تكون بيوت خبرة تلبى حاجات المجتمع، وقليل من الشركات من يستعين بمخترعات تتم لديها، وتستعين الحكومة والشركات في الغالب ببيوت الخبرة الأجنبية لأسباب عديدة. يأتي في مقدمتها الاستجابة لشروط الشركات، والحكومات الأجنبية

المقدمة للمنح والقروض، ولأن الصناعات الرأسمالية دائماً مستوردة والخبرة الأساسية نفسها يجب أن تكون كذلك مستوردة، ولا بد من أن نعرف أن جامعاتنا - في أغلبها - لم تصبح بعد مهياً لتقديم استشارات وخبرات واسعة، لذا فإن هذا الجانب يجب أن يطور وهذا التطوير يحتاج إلى الآتي:

١- زيادة حجم التعاون بين الجامعات الموجودة في بلادنا وتلك التي نالت خبرات عملية في الخارج بتشجيع الزيارات العملية والبحوث المشتركة، والإسهام معها في تقديم الخبرات للسوق في مجالات العمل المختلفة لكي تكتسب وتربي الخبراء في هذه المجالات لديها.

٢- تدخل الحكومات للعمل على الاستعانة بالخبرة الوطنية في المجالات التي تتوفر لديها، وكذلك فرض الاستعانة ببيوت الخبرة الوطنية إلى جانب



بيوت الخبرة الأجنبية حتى يمكن التعلم من هذه البيوت عن طريق المكاتب المشتركة.

٣- تشجيع إقامة بيوت خبرة في مختلف الجامعات وزيادة الاعتماد عليها من قبل الحكومة والشركات والأفراد وتعريف المجتمع بها وتقديم سجلات تحتوى على هذه البيوت وتخصصاتها.

٤- عدم مغالاة بيوت الخبرة في الأتعاب التي تقدرها لأعمالها، ومراعاة أن ظروف السوق تختلف في دولنا عن الدول الصناعية المتقدمة.

٥- وأخيراً التركيز على الجانب العملي في التدريس وربط الجامعات بشكل جيد بالسوق وبالمصانع والمؤسسات التجارية المختلفة.

#### **إتحادات الجامعات بين الدول الأوروبية والدول الإسلامية؛**

للأسف اهتمت جامعاتنا بإنشاء نواب لرؤساء الجامعات وكذا وكلاء للكليات لشئون البيئة، ولكن هذه التغيرات لا زالت لم تؤد الأعمال الأساسية المفروض أن تقوم بها، بل إن اختصاصاتها لم تحدد بشكل كاف حتى الآن، ويعتمد الأمر في النهاية على اهتمامات وقدرات من يشغل هذه الأماكن.

كما أنه حرصت الدول الإسلامية على إقامة إتحادات تمارس أنشطة بين الجامعات لتنسيق أنشطتها، ودعم العلاقات بينها، وإنشاء جامعات وكليات جديدة تهتم بالدراسات الإسلامية ودراسات اللغة العربية في المناطق التي لا توجد فيها أو توجد فيها بشكل ضعيف. ومن هذه الإتحادات، اتحاد الجامعات العربية، ورابطة الجامعات الإسلامية، واتحاد جامعات العالم الإسلامي.

ولا شك أن هذه الإتحادات تقوم بكثير من الأعمال النافعة للجامعات الأعضاء، ولكنها أقل من المطلوب في ظل التطورات المعاصرة التي غيرها العالم ومثال أوروبا هو أقرب الأمثلة لنا، فلقد تطورت أبنية التعليم العالي في الاتحاد الأوروبي لتواكب الفكر الأوروبي البرجماتي الذي عرف به هذا الاتحاد.

وقد اتجه هذه الاتحاد إلى تكوين المجلس الأعلى لجامعات الاتحاد الأوروبي، بمدينة بروكسل عاصمة الاتحاد الأوروبي، وإن كان يعقد جلساته في أي من الجامعات بشكل دوري وهو يتكون من رؤساء الجامعات الموجودة في دول الاتحاد الأوروبي وله مجلس تنفيذي يتكون من عدد من الرؤساء ينتخبون من الجامعات الأعضاء لمدة ثلاث سنوات. والقرارات التي تصدر من المجلس قرارات ملزمة تنفيذها للجامعات الأعضاء. والاختصاصات الأساسية لهذا المجلس هي توحيد نظم التعليم بين الجامعات وتوحيد الشهادات ومدد الدراسة ونظم الامتحانات إلى غير ذلك من نظم التقييم والاختبارات، بحيث أصبحت الشهادات التي تمنح من مختلف الجامعات الأعضاء شبه موحدة، ومن ثم لا تثار مشكلات معادلة الشهادات أو القيد في الدراسات العليا في جامعة أو في كلية من كليات الجامعات الأوروبية.

ومن أهم الأنظمة التي تتبعها الجامعات الأوروبية الآن، إعطاء الطلاب حق دراسة عدة مناهج قد تستغرق عاماً أو عدة أشهر في جامعة غير الجامعة المقيد فيها، ومثل هذا النظام يؤكد وحدة الشعوب الأوروبية، ويعطي الإحساس لمن يعيش في إحدى دولها بأنه لا يوجد فوارق بينه وبين أبناء هذه الدولة، والأهم من ذلك الاستفادة من المنجزات العلمية التي تكون إحدى الجامعات قد تفوقت فيها، وتبادل الخبرات بين الجامعات الأعضاء.

كما أن تبادل أعضاء هيئة التدريس بين الجامعات الأوروبية والجامعات الأمريكية له أهميته الفائقة في هذه الدول، وهو يساعد بدوره على توحيد وإقامة أوروبا المتحدة القوية.

وإذا نظرنا إلى عالمنا العربي والإسلامي على اتساعه فإننا نجد تعاوناً علمياً لا بأس به بين مختلف الجامعات، وتقيم هذه الجامعات بينها ندوات ومؤتمرات وحلقات للدراسات والبحث، كما أن جهوداً تبذل وبذلت لتوحيد المناهج أو على الأقل تقريبها من بعضها البعض بين الجامعات العربية والإسلامية.

ولكن نلاحظ على العمل الجامعي في هذا المجال ما يلي:

١- أن التبادل القائم بين الجامعات العربية والإسلامية في نطاق أعضاء هيئة التدريس قد شهدت طفرة في بعض الفترات من الدول التي تحتوي على جامعات قديمة إلى الجامعات الحديثة التي أقيمت في دول الخليج على وجه الخصوص، وكان من شأن هذا التبادل توحيد المناهج في كثير من الحقول.

وقد بدأت تتكون في هذه الجامعات كوادر علمية أتمت دراستها في الغالب في جامعات أوروبية وأمريكية وتزودت بدون شك بخبرات لا بأس بها في مختلف التخصصات العلمية، لكن الجامعات ترسم السياسات الخاصة بالمناهج وبالبعثات وبإعطاء المنح بشكل مستقل عن الأخرى، ويوجد بالقطع مجلس أعلى للجامعات العربية أو الإسلامية يوحد سياسات وأنظمة التعليم بين كل الجامعات الموجودة في الساحة العربية أو الإسلامية.

واتحادات الجامعات لم تقم بهذا الدور حتى الآن بشكل كامل، بل إنه مما يؤسف له وجود أكثر من اتحاد تتشابه اختصاصاته أو تتوحد، دون أن تصل إلى وضع مناهج موحدة للتعليم الجامعي في مختلف التخصصات.

٢- إن تبادل الأساتذة لا يتم بشكل منظم حتى الآن ويكون بهدف التعليم وتدريب منهج لا يوجد من يسده في الجامعة، وإذا وجد فيه من الكوادر الوطنية من يمكنه القيام به يتوقف التبادل، حتى أن الخبرات المتنوعة التي كانت تستحوذ عليها الجامعات الحديثة لم تعد تتوافر فيها بشكل مطلوب.

والمطلوب هو إيجاد تبادل وتنسيق علمي يستهدف تنويع الخبرات، وتبادل المعلومات بين كافة الجامعات ولم يستطع أي اتحاد من اتحادات الجامعات القائمة أن يضع سياسة يمكن أن تتوصل إلى تنفيذ هذا الهدف حتى الآن.

وتحتاج هذه المسألة إلى تدخل حاسم يحدد اختصاصات واضحة

للجامعات في هذه المسائل وينشئ بيوت الخبرة داخل كل جامعة، ويحدد وسائل التعاون بينها وبين مؤسسات المجتمع، ويصنع خريطة للبحوث في كل كلية يشارك فيها رسم معالمها رجال الأعمال والمهتمين في منطقة كل جامعة، وع القيادات الجامعية وقد آن الأوان لكي تبذل الحكومات جهداً له قيمته في مختلف مجالات العمل والإنتاج والخدمات الواجب توحيدها بين مختلف الجامعات وقطاع المجتمع.

نقوم هنا بتوضيح الدور الذي تقوم به جامعاتنا في بعض حقول العمل والإنتاج والخدمات...

#### مجال التحكيم الدولي:

خضعت مصر خلال فترة التحول الاقتصادي من مرحلة الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق لضغوط كبيرة في مجال التحكيم في عقود الاستثمار التي شاعت في السبعينات والثمانينات، وكانت معظم عقود الاستثمار تضع شرط التحكيم أمام مركز التحكيم المرتبط بغرفة التجارة بباريس، وعبثاً حاولت جهات وطنية عديدة التدخل لتخفيف حدة هذا الوضع ذلك أن التحكيم أمام غرفة باريس كان يكلف كثيراً من النفقات ونادراً ما يصدر حكم لصالح الطرف الوطني، وقد تم إقامة ثلاثة مراكز للتحكيم في منطقتنا بمبادرة من اللجنة الاستثمارية القانونية لدول آسيا وأفريقيا أحدها في القاهرة والثاني في البحرين والثالث في ماليزيا، لكن المنازعات التي تعرض على هذه المراكز قليلة وتبدو الضغوط الدولية في هذا الشأن قوية وهي تريد لمؤسساتنا دوراً هامشياً، وقد قامت بعض الجامعات مثل جامعة عين شمس وجامعة الأزهر بإنشاء مراكز للتحكيم التجاري الدولي وإن تعثرت مسيرتها بعض الشيء إلا أنها استطاعت أن تثبت وجودها وأسهمت في إيجاد فئة من المحكمين والخبراء يمكنهم حسم الكثير من المنازعات بين أطراف من جنسيات مختلفة كما أن مركز التحكيم التجاري بجامعة الأزهر والذي أنشئ بمبادرات من أشخاص سعوديين ومصريين قد طبق الشريعة

الإسلامية في العديد من المنازعات التي عرضت أمامه. وهكذا نجد أن الجامعات يمكن أن تسير في هذا الخط وأن تساعد منظمات المجتمع الخاص على حسم المنازعات بعيداً عن المؤسسات الأجنبية التي تؤثر تأثيراً بالغ الضرر على المصالح العربية والإسلامية في هذا الخصوص، ورابطة الجامعات الإسلامية مستعدة لدعم أمثال هذه الاتجاهات ونقل الخبرة إلى المؤسسات والجامعات الموجودة في العالم الإسلامي والتي ترغب في القيام بهذه الأنشطة.

### مجال البحث العلمي:

لم تعد الدول تتحمل بمفردها الميزانيات الضخمة التي يحتاجها البحث العلمي لذا فإن مؤسسات قريبة من نظام الوقف الإسلامي، بدأت تنتشر في كل العالم المتقدم يقوم بتمويلها القطاع الخاص والأفراد وبعض الشخصيات العربية، ومن أمثلة ذلك مركز/عبد العزيز بجامعة بولونيا بإيطاليا ومركز آل مكتوم بجامعة دندى بأدنبره، ومراكز أخرى عديدة بإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، وعلى نفس النمط أقيم في جامعة الأزهر «مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي».

ورغم تعدد التجارب في هذا الإطار، إلا أن العالم الإسلامي لم يستفد منها بشكل قوي حتى الآن.

### المجال الصناعي:

يوجد في المجال الصناعي في الدول العربية والإسلامية مبادرات ومؤسسات مهمة ارتبطت فيها خبرات الجامعات بالمؤسسات الصناعية، ولكن في قليل من الدول مثل ماليزيا وأندونيسيا، وكذلك في قطاعات أخرى مهمة كدراسات الجدوى ودراسة نقل بعض التجارب، ولكنها حالات قليلة ومحدودة الأثر.

### المجال الزراعي:

رغم وجود الزراعة كنشاط رئيس لدولنا الإسلامية إلا أن الارتباط

بالجامعات والكليات الزراعة يكاد أن يكون محدوداً، لكن قد يشارك الأستاذة بصفتهم الشخصية في إجراء بعض البحوث والتجارب، لذا لم نستخدم الجامعات نفسها كبيوت خبرة في هذا المجال بالشكل المطلوب.

#### مجالات أخرى:

يمكن في إطار المهن الحرة إقامة بيوت خبرة في داخل الجامعات لتغطي في مجالات الحياة العامة ما تحتاجه من خبرات العلماء خاصة في المجالات الهندسية والاقتصادية والتجارية، وغيرها لأن ما يتم في هذا الخصوص محدود للغاية وغالب أساتذة الجامعات يتعاملون مع هذه الهيئات كأفراد ودون أن ترتبط بينهم روابط مؤسسية وهذا عيب خطير.

#### المبدأ الثالث: مبدأ إشاعة نتائج البحوث من كافة الجامعات:

أما المبدأ الثالث الذي يحكم الجامعات فهو مبدأ إشاعة نتائج البحوث العلمية للكافة.

وبالطبع فأول من يحتاج إلى الاستفادة من هذا المبدأ هو الجامعات نفسها فالعلم رحم بين أهله، وما لم تستفد الجامعات بشكل واسع من هذا المبدأ، فستظل قضية البحث العلمي في عالمنا الإسلامي مشكلة كبيرة. إن واضعي العهد الأعظم للعمل الجامعي كان أمامهم بوضوح هذا المبدأ بهدف التعاون الكبير بين الجامعات لتحقيق الهدف.

وأعتقد أن الكثير من الجامعات الأوروبية نهضت نتيجة تطبيق هذا المبدأ، ولكن يبدو أن هذه الفائدة لم تنقل إلى جامعات الدول المختلفة، ونحن منها، لأسباب عديدة في مقدمتها أن بلادنا لم تفتح ذراعيها بالشكل المطلوب للاستفادة من أنشطة هذه الهيئات، ولا شك أن وضع سياسات مناسبة مع هذه الهيئات وبذل الجهد في تنسيق هذه الأنشطة معها من أزم الأمور الآن. والأسباب كثيرة يرجع بعضها إلى سياسات الدول التي على ما يبدو لم تخل من تأثير على الجامعات الموجودة فيها، ويرجع البعض الآخر إلى عدم

تهيئة الجامعات في دولنا لتقبل العلوم الحديثة المرتبطة بالتقدم والتطور التكنولوجي.

ولا يمكن أن نتقدم إلا بإيجاد تعاون فعال ونشط تتدخل فيه الدول عن طريق الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف، ويساعد الجامعات على النشاط في هذا المجال، وإذا كان هذا التعاون قد أحيط بكثير من القيود في الآونة الحاضرة إلا أن المحاولات يجب أن تستمر بدأب ونشاط لكسر هذه القيود. إن تهماً باطلة وجهت إلينا خاصة بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م بقيادة الإرهاب وترتب عليها، حرمان طلاب بعثاتنا إلى الخارج من الحصول على معلومات وعلوم تتصل بالتكنولوجيا في المجالات التي سميت الحساسة كعلوم تكنولوجيا الفضاء والهندسة الوراثية والعلوم البيولوجية بشكل عام، لذا لا بد من العمل في ثلاثة اتجاهات في نفس الوقت وهي:

**الاتجاه الأول:** وهو تعاون الجنوب الجنوب، فالكثير من الجامعات الموجودة في الدول الإسلامية والدول النامية بشكل عام قد أحرزت تقدماً في المجالات العلمية الحديثة وسيكون من السهل تبادل الخبرات عن طريق البحوث المشتركة والقيادات الجامعية وتبادل زيارات أعضاء هيئة التدريس المتخصصين وهو تعاون ضروري ولا مفر منه لإحراز التقدم العلمي بينها.

**الاتجاه الثاني:** هو الاستفادة القصوى من البعثات والهيئات العلمية التي تعلمت في الخارج ولا زالت تعمل خارج بلادها لأسباب عديدة من أهمها عدم وجود المناخ العلمي المناسب لها في بلادها، وهي مسألة يجب أن توضع لها سياسات عملية للاستفادة منها بشكل أو بآخر.

**أما الاتجاه الثالث:** فيكون بتشجيع مختلف هيئات المجتمع المدني، والمؤسسات التي ترتبط بعلاقات علمية وعملية في الخارج على التعاون مع الجامعات في هذه المجالات.

إن العلماء والمهنيين في مختلف الدول يرتبطون الآن بمجامع وجمعيات علمية في مختلف التخصصات، ولا شك أن وضع هدف الاستفادة القصوى

منها، يمكن أن يساعد في تعويض بعض ما خسرناه من هذه التوجهات الجديدة.

ويجب أن نولي عناية كذلك بالمنظمات المتخصصة الدولية الحكومية وغير الحكومية والتي تقدم مساعدات مهمة في حقل الخبرات والتكنولوجيا.



## القسم الثاني

### نحو استراتيجية

### لتوحيد التعليم العالي في العالم الإسلامي

إن الأوضاع التي يعيش فيها العالم الإسلامي الآن، أوضاع سيئة بكافة المقاييس وهي تحتاج إلى تغيير رئيسي، يحتاج إلى مشروع الوحدة والتنمية ولن يتحقق ذلك إلا بجهود مخصصة تجعل المصلحة العامة ومصالح المسلمين هي الغاية والهدف وتبذل في سبيل ذلك كل جهدها، ولا بد من أن تقود جامعات العالم الإسلامي هذا المشروع.

ولاشك أن التعليم العالي هو من أهم المجالات التي يجب أن تتوجه إلى إصلاحه وإلى البناء فوقه بقصد تحقيق الوحدة، وحدة العقول، ووحدة العلوم التي يتم فوقها توحيد الأبنية وتهيئة السبل لهذا البناء الصالح المطلوب تحقيقه.

#### عناصر استراتيجية التطوير:

١- التنسيق بين لجان قطاعات التعليم العالي في الدول العربية والإسلامية

إن دولنا كما ذكرنا تحتوي على لجان متخصصة تضم العلماء المتخصصين في كل قطاع من قطاعات الدراسات العلمية المختلفة، كقطاع دراسات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والعلوم السياسية.. إلخ، ويجب أن تمثل في رابطة الجامعات الإسلامية أو في أي اتحاد آخر تختاره الجامعات، كل هذه القطاعات على مستوى كافة الجامعات الإسلامية، وتقوم هذه اللجان بنفس الاختصاصات التي تتولاها على مستوى كل الجامعات الأعضاء، وبالتالي تتخذ القرارات الكفيلة بالتنسيق بين اللجان وتوحيد

القرارات التي تتخذ لتوحيد البرامج، وإنشاء التخصصات الجديدة، والتطوير المستمر للمحتوى العلمي للمناهج بما يتواءم مع التطورات الجارية.

ومما يؤسف له أن قطاع الدراسات الإسلامية لا نجد له لجنة في المجلس الأعلى للجامعات في مصر، لذا فإننا نأمل إنشاء هذه اللجنة، وأن تضم إلى مختلف لجان القطاع في المجلس الأعلى للجامعات، كما أننا نناشد مختلف الدول الإسلامية أن تنشئ لجنة لهذه الدراسات.

واقترح أن تكون هذه القطاعات على النحو التالي:

**\* قطاع دراسات الدعوة الإسلامية:**

ويختص بالنظر في تصحيح أسلوب الخطاب الديني ورد الشبهات عن الإسلام وتحديد أسلوب مخاطبة الآخر، وتمثل فيها كليات الدعوة وأصول الدين والإعلام.

**\* قطاع دراسات السنة والسيرة:**

ويختص بتوضيح السنة النبوية باعتبارها مكملة لأحكام القرآن الكريم وشرح مصطلح الحديث وأنواعه ودفع الشبهات التي تثور ضد السنة، ومراجعة كل ما يدرس في الجامعات الأعضاء في هذا القطاع.

ونرى أن يضم إليه دراسات السيرة النبوية... وهذا القطاع بفرعية يحتاج إلى تمثيل كليات أصول الدين، والدعوة، والآداب، ودار العلوم، كما يجب أن تمثل فيه كليات اللغات الأجنبية.

**\* قطاع دراسات أصول الفقه:**

ويختص بالنظر في تطوير دراسات أصول الفقه وتحديثها وإدخال التعديلات التي تجعلها متمشية مع حاجة المجتمعات الإسلامية وهي تحتاج إلى تمثيل كل الكليات المشار إليها فيها.

**\* قطاع دراسات الفقه الإسلامي:**

ويختص بالنظر في تطوير دراسات الفقه الإسلامي وتحديثها بالتصدي

للمشكلات المعاصرة التي تواجه المجتمعات الإسلامية في كافة كليات الشريعة والقانون وكليات الحقوق بمختلف الجامعات، وربطها بالدراسات القانونية المعاصرة.

#### ١- قطاع دراسات القرآن الكريم.

ويدخل في ذلك دراسات علوم القرآن وحفظه وتجويده والحفاظ عليه، كما يشمل دراسات التفسير وأسباب النزول.. الخ.

ويجب أن تمثل في هذا القطاع بقضايا كليات القرآن الكريم وأصول الدين والدراسات الإسلامية وكليات الدراسات الإسلامية بكليات اللغات الأجنبية.

#### ٢- توحيد المقاييس في الشهادات:

إن المقاييس والشهادات تعاني من صعوبة المعادلة، فهناك جامعات تتشدد في إقرار المعدلات وتقارن الدراسة المراد معادلتها بتلك التي تتم في الجامعة وفقاً لساعات وعدد السنوات التي تدرس للمادة في كل جامعة وتحمل الطالب بمواد دراسية يستذكرها ويتم امتحانه فيها حتى يسمح له بالتسجيل بالدرجة المطلوبة، ومثال ذلك معظم كليات جامعة الأزهر، بينما تتساهل جامعات أخرى، وتسمح بالقيود دون معادلة أو بمعادلة شكلية، وأعتقد أن الاتجاهين ليسا على صواب، ويجب أن ننظر المعادلة في جملة ما يدرس في كلا الجامعتين وليس بالساعة والمقرر المفرد وعموماً لم تنجح الجامعات العربية والإسلامية في إيجاد قرارات توحيد المعايير لإعطاء الشهادات وتقييم هذه الشهادات بشكل عام، رغم وجود قرارات من الاتحادات الجامعية بتسهيل الجامعات ويجب حسم هذه المسألة على وجه السرعة.

والواقع أن توحيد المنهاج وسنوات الدراسة والأخذ بنظم متقاربة في الدراسة يتبنى أسلوباً موحداً إما على أساس السنة أو الساعات المعتمدة

مسألة يجب أن تكون على جدول أعمال المنظمات الجامعية.

ومن المسائل الواجبة الاعتبار أن يتم تبادل الطلاب بين مختلف جامعات الدول العربية والإسلامية ولاشك أن تجربة جامعة الأزهر في السماح لطلاب الجامعات التي تطبق برامجها الدراسية أن تكمل الدراسة بمقرها في القاهرة مثل تجربة معهد الفتح الإسلامي بسوريا، وتجارب تمت تحت إشرافها في ماليزيا، وأندونيسيا، تجربة جيدة ويجب التوسع في تعميمها.

### ٣- إفساح المجال للخبرات الجديدة:

ولا مفر إذا أردناه أن نتقدم، من الموازنة بين القديم والحديث، ويجب أن يفسح الأقدمون الذين يسيطرون على مقاليد الأمور في الجامعات، المجال لهؤلاء الأعضاء الجدد، وكذلك الفكر العلمي المعاصر أن يرى التطبيق في جامعتنا. إن التركيز على التراكم العلمي والمعرفة لدى كل جامعاتنا، من شأنه أن يوجد مجتمع العلماء، ويجب أن تبذل دولنا جهداً مضاعفاً لتسهيل هذا التبادل، والإسراع بحركة العلماء نحو التكامل والتعاون الفعال. إن ذلك يحتاج إلى زيادة ميزانيات المؤتمرات والندوات واللقاءات.

### ٤- تكثيف اللقاءات بين الجامعات الإسلامية والغربية:

وكذا تكثيف اللقاءات بين القيادات الجامعية في مختلف أنحاء العالم العربي والإسلامي.

كذلك فإن الإكثار من عقد الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف بين كل أعضاء الهيئات البحثية والعلمية في بلادنا وبينهم وبين الجامعات الأوروبية التي أدت بالفعل تعاوناً وتفهماً لأوضاع جامعاتنا مسألة في غاية الأهمية. وقد نجحت رابطة الجامعات الإسلامية في عقد اتفاقيات مع جامعات إيطالية تسمح للطلاب المصريين وكذا الإيطاليين بالتبادل بدراسات مشتركة يحصلون بعدها على شهادات جامعية مشتركة من إيطاليا والدولة العربية والإسلامية التي تسمح لهذا التعاون الدراسي المشترك والمثمر.

كما نجحت في عقد اتفاق لإنشاء دراسة ماجستير في الحضارة الإسلامية في جامعة فلورنسا، وذلك بعد عقد مجموعة من المؤتمرات والندوات العلمية التي أظهرت تقارباً علمياً بين جامعاتنا وهذه الجامعات في مجالات عديدة.

#### ٥- مواجهة التخلف التكنولوجي في الجامعات:

في فترة الطفرة النفطية استطاعت الدول العربية أن تقدم تعاوناً بين جامعات النفط وجامعات الدول الأخرى مكن هذا التعاون من توحيد المناهج إلى حد ما وتحسين أحوال أعضاء هيئة التدريس بالدول غير البترولية، ويجب مواجهة الوضع الذي بدأ يتعثر بانتهاء الطفرة البترولية من ناحية وبصورة الكوادر الجديدة التي أكملت تعليمها في جامعات أمريكية وأوروبية على مناهج مختلفة ودراسات في موضوعات تختلف بشكل أو بآخر عن تلك السائدة في دولها وفي الدول التي بدأت خطوات التعليم على يديها كمصر وسوريا ويجب الاستفادة من هذا التنوع.

إننا نشكو من الخط الذي بدأ يفرض على دراسات مهمة في مجالات حيوية مطلوبة لبلادنا وجامعاتنا، في الوقت الذي يعاني فيه الخريجون الجدد من عدم الاستفادة المثلى بهم، بل إن كثيراً منهم يعاني من الإحباط بسبب عدم وجود الفرص المماثلة للتدريس للمناهج والمسائل الجديدة التي قاموا بدراساتها وهكذا يجب أن يكون هؤلاء الأعضاء هم نواة سد الفراغ الناتج من هذه الظاهرة، ويجب أن تطور مناهج الدراسات والبحوث بما يسمح بتطوير الدراسة في جامعاتنا ووضع هؤلاء في الأماكن المناسبة لهم.

أبيض

## خاتمة:

### الجامعات الإسلامية

خدمة المجتمع يحتاج إلى تأسيس إتحاد خطوات واضحة تحقق حرية البحث العلمي إنني أدعو إلى ضرورة العمل من أجل توجيه جامعاتنا وتقدير الاتحادات التي تجمع بينها لتحقيق هو من سببين:

الأول: تقوية هذه الجامعات وتحقيق فاعلية أدائها وواجباتها في تنمية المجتمعات الإسلامية وتعديلها.

الثاني: الإسراع بتحقيق الوحدة في مختلف المجالات بوضع البحوث والدراسات التي تتناول شأن مشكلات الوحدة والتبادل بين كل مجتمعاتنا الإسلامية.

أوضحت الورقة أهمية متابعة النبوغ بين شباب العالم الإسلامي من قبل الجامعات وتكليف مؤسسات الدولة بتشجيعه، باعتبار أن الإبداع والنبوغ هو الكفيل بتقدم الأمم والشعوب.

أبيض